

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

عنوان المشروع
أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية السعودية

أسم الطالب
ماجد سعد بن سريع
الرقم الأكاديمي 221000800 – هوية رقم 1025542612

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د.
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول لعام 2026م

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
4	1.1. المقدمة:.....
6	1.2. مشكلة الدراسة.....
6	1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....
6	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....
7	1.3. أهمية الدراسة.....
7	1.3.1. على المستوى النظري:.....
7	1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....
0	1.4. أسئلة الدراسة.....
0	1.5. أهداف الدراسة.....
0	1.6. فرضيات الدراسة.....
0	1.7. نموذج الدراسة.....
0	1.8. منهجية الدراسة.....
0	1.9. الدراسة الميدانية.....
0	1.10. مخطط المشروع المقترح.....
0	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
0	2.1. المقدمة:.....
0	2.2. المتغير المستقل.....
0	2.3. المتغير التابع.....
0	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
0	2.5. الخاتمة.....
8	قائمة المراجع.....

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

يشهد القطاع الحكومي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أساليب الإدارة والتنظيم، مدفوعة بتزايد متطلبات التنمية، وتسارع التطورات الاقتصادية والتقنية، وارتفاع توقعات المجتمع تجاه جودة الخدمات العامة. وقد أصبحت كفاءة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية معياراً أساسياً لقياس نجاح السياسات العامة ومدى فاعلية المؤسسات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولم يعد التركيز مقتصرًا على تنفيذ المهام الإدارية التقليدية، بل امتد ليشمل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز جودة المخرجات، وضمان الاستدامة في تقديم الخدمات.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة المؤسسية كأحد أهم المداخل الإدارية الحديثة التي تسعى إلى تطوير الأداء في القطاع العام. فالحوكمة المؤسسية تمثل إطاراً تنظيمياً يحدد آليات اتخاذ القرار، ويوضح الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسة، ويعزز مبادئ الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والرقابة الفعالة. كما تسهم الحوكمة في ضبط العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وتحد من الممارسات الإدارية غير الرشيدة، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الأداء العام.

وقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسساتها الحكومية باعتبارها أداة إصلاح إداري فعالة، تسهم في مكافحة الفساد، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، ورفع مستوى الثقة بين المواطن والمؤسسة الحكومية. كما أن تبني الحوكمة يعزز من قدرة الجهات الحكومية على التكيف مع المتغيرات البيئية، ويؤدي إلى تطوير بيئة عمل قائمة على المساءلة والالتزام بالمعايير المهنية.

ومن ناحية أخرى، تُعد كفاءة الأداء مفهوماً محورياً في الإدارة العامة، حيث يشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة. وتتجلى كفاءة الأداء في سرعة إنجاز المعاملات، وفعالية الإجراءات، وجودة الخدمات، ومستوى رضا المستفيدين. وبالتالي، فإن تحسين الأداء المؤسسي لا يتحقق إلا من خلال تبني أنظمة إدارية متطورة، يأتي في مقدمتها نظام الحوكمة المؤسسية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام النظري والعملي بمفهوم الحوكمة في القطاع الحكومي، إلا أن مدى تأثير تطبيقها الفعلي على كفاءة الأداء لا يزال محل نقاش ودراسة، خاصة في السياق المحلي. إذ تختلف مستويات التطبيق بين الجهات الحكومية، كما تتباين نتائج الأداء تبعاً لمدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وآلياتها.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية، من خلال دراسة أبعاد الحوكمة ومدى انعكاسها على تحسين الأداء المؤسسي. وتسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الحوكمة وكفاءة الأداء، بما يدعم جهود التطوير الإداري ويعزز من فعالية المؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها التنموية.

1.2. مشكلة الدراسة

على الرغم من تبني العديد من الجهات الحكومية لمبادئ الحوكمة المؤسسية ضمن خططها الاستراتيجية، إلا أن مستوى كفاءة الأداء يختلف من جهة إلى أخرى، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي. ويلاحظ أن بعض الجهات تحقق مستويات عالية من الكفاءة والشفافية، في حين تعاني جهات أخرى من تحديات تنظيمية وإدارية تؤثر في جودة خدماتها وكفاءة استخدام مواردها.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تتجلى الفجوة النظرية في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين الحوكمة المؤسسية وكفاءة الأداء في القطاع الحكومي، خاصة في البيئة المحلية، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على القطاع الخاص أو تناولت الحوكمة بصورة عامة دون الربط الكافي بينها وبين مؤشرات الأداء المؤسسي. كما أن نتائج الدراسات السابقة جاءت متباينة فيما يتعلق بتأثير أبعاد الحوكمة المختلفة على الأداء.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

تتمثل الفجوة في تفاوت مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بين الجهات الحكومية، وغياب مؤشرات واضحة لقياس أثر الحوكمة على كفاءة الأداء بصورة دقيقة، إضافة إلى وجود تحديات تنظيمية قد تحد من فاعلية التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء في الجهات الحكومية السعودية؟

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الحوكمة المؤسسية ودورها في تطوير الأداء داخل الجهات الحكومية، خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو تعزيز الكفاءة والشفافية في القطاع العام.

1.3.1. الأهمية على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من إسهامها في إثراء الأدبيات العلمية في مجال الإدارة العامة، لا سيما فيما يتعلق بموضوع الحوكمة المؤسسية وأثرها على كفاءة الأداء في القطاع الحكومي. فبالرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بمفهوم الحوكمة، إلا أن العلاقة بين أبعاد الحوكمة المختلفة ومستوى الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والبحث، خصوصاً في السياق المحلي. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يربط بين مبادئ الحوكمة المؤسسية، مثل الشفافية والمساءلة والرقابة والعدالة، وبين مؤشرات كفاءة الأداء، مما يسهم في تطوير فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقة. كما تسد الدراسة فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الإدارة العامة العربية، وتوفر أساساً علمياً يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية.

1.3.2. الأهمية على المستوى التطبيقي:

تتبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من قدرتها على تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها عملياً في تحسين أداء الجهات الحكومية. إذ إن تحليل أثر الحوكمة المؤسسية على كفاءة الأداء يتيح لصناع القرار والإدارات العليا التعرف على الجوانب التي تتطلب تعزيزاً أو تطويراً داخل مؤسساتهم. كما تساعد نتائج الدراسة في تقييم مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة، واقتراح آليات عملية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظم الرقابة الداخلية. ومن المتوقع أن تسهم التوصيات المستخلصة من الدراسة في دعم جهود الإصلاح الإداري، ورفع جودة الخدمات العامة، وتعزيز ثقة المستفيدين بالمؤسسات الحكومية، بما ينسجم مع التوجهات الحديثة نحو تطوير القطاع العام وتحقيق التميز المؤسسي.

قائمة المراجع

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2023). الحوكمة العامة وتعزيز الأداء في القطاع العام. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- البنك الدولي. (2022). الحوكمة الرشيدة وتحسين كفاءة الإنفاق العام. واشنطن: البنك الدولي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). الحوكمة في القطاع العام: أطر وتطبيقات معاصرة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- أندروز، ر.، وبوين، ج. (2021). أثر الممارسات الإدارية على الأداء المؤسسي في القطاع العام. مجلة الإدارة العامة، 45(2)، 115-132.